انتخابات مجلس النواب 2015 م بمحافظة الدقهلية

دراسة تطبيقية في الجغرافيا السياسية

اعداد

محمد حسن عبد السلام عبد ربه

دكتوراه الجغرافيا السياسية – كلية الآداب – جامعة المنصورة

إصدار ديسمبر لسنة 2018م

شعبة البحوث الجغرافية

شهدت الجغرافيا ولا تزال تطورات كبيرة وتغيرات جوهرية في موضوعاتها وطرق دراستها وتحليلها ، فالجغرافيا المعاصرة تتجه بخطى متسارعة نحو دراسة كل ما من شأنه استشراف اتجاهات المستقبل ، و

العزوف تدريجيا عن المعالجات التقريرية التي تقف عند حد وصف الصورة الجغرافية للواقع الراهن (صلاح الدين بحيرى ، 1998م ، ص 126)، وهذا من شأنه أن يساعد في وضع الأسس العلمية لتطبيقات جغرافية جديدة بإمكانها وضع تصورات مستقبلية للظاهرات التي تدرسها الجغرافية. لذا اتجهت الدراسات المعاصرة في الجغرافيا نحو مزيد من التخصص و التطبيق كجغرافية الانتخابات.

تعد جغرافية الانتخابات إحدى الوسائل التي يمكن عن طريقها توضيح الا ختلافات المكانية وتفسير المسببات والنت ـائج للعمليات السياسي ـة التي تهتم بها الجغرافي ـة السياسي ـة، أي التفاع ـلات المكاني ـة بين الظواهر الجغرافي ـة والسياسي ـة ومحاولة تفسيرها، وبهذا يمكن تعريف جغرافي ـة الانتخابات على أنها محاولة لتفسير الاختلاف ـات في الأنماط الانتخابية السائدة في مكان معين ودراسة وتحليل تغيرات السل ـوك التصويتي من مكان لآخ ـر وأسب ـاب هذا التغي ـر (جاسم كرم ، 1988م ، ص 75) .

ويري البعض أن جغرافية الانتخابات ستكون فرعاً جغرافياً مستقلا ً بذاته, وذلك لأنها تعد من أنشط موضوعات الجغرافيا السياسية منذ منتصف سبعينيات القرن العشرين(فتحي مصيلحي ، 2005م ، ص 255), وليس أدل علي ذلك من ظهور كتابات أصولية متخصصة في الموضوع, منها كتاب "بوستيد" عام 1975م عن الجغرافيا وسلوك التصويت الانتخابي, وكتاب "تيلور" و "جونستون" عام 1979م عن جغرافية الانتخابات.

وتعطي دراسة الجغرافي ـا السياسي ـة فكرة واضح ـة عن كفاءة الأم ـة في ذاتها (إبراهيم رزقانة ، 1968م ، ص 3) ، ولعل أهم ما يمكن أن يميز كفاءة أي أمة هو إدارتها الذاتية لعملية اختيار ممثليها والذين يتخ ـذون قراراتها السياسي ـة. وهو ما يطل ـق عليه مصطل ـح " الديمقراطي ـة الممثلة " (مصطفى علوي وآخرون ، 2001م ، ص 450)، ففي جميع البلاد الديمقراطية تكون العملية الانتخابية أول خطوة في عملية الوصول إلى

السلطة وهي أحد مكونات الدولة؛ وعلى هذا فإن جغرافية الانتخابات تمثل المرحلة الأولى في دراسة الجغرافيا السياسيـة في البلدان الديمقراطيـة (ثناء عمر ، 2002م ، ص 18).

لذا تعد جغرافيـة الانتخابات من صلب عمـل الجغرافيـا السياسيـة (Richard Muir , 1981 , P.203) ، وحيث إن الجغرافيا السياسية لم تعد تهتم فقط بدراسة الوحدات السياسية المستقلة " الدولة " ، وإنما اتجهت في دراستها المعاصرة إلى دراسة حال المحليات Johnston R ., 1982 , P. 187) أو ما يسمى بالجغرافية السياسية للمحليات(بيتر تيلور وكولن فلنت ، 2002م ، ص 129)، أي أن مفهوم الوحدة السياسية قد تخطى حاجز الدولة ليدرس الظاهرات السياسية على مستوى الوحدات الإ دارية الداخلية التابعة للدولة . والمقصود بالوحدة السياسية هي كل ما يقع تحت مسمى التقسيم السياسي للدولة سواء أكان مقاطعة أو مستعمرة أو محمية أو دول اتحادية أو ولايات متحدة أو إمبراطوريات (دولت صادق وآخرون ، 1982م ، ص 12). ومن المنظور المعاصر يضاف إلى ذلك كل من ا لأقاليم المحلية للمحافظة والمركز والوحدة المحلية القروية ، بالإضافة إلى الدوائر الانتخابية والوحدات الحزبية ما دام لها معالم تقسيم سياسي وإداري واضح (Johnston R ., 1982, P. 187) . كما تعد الانتخابات الظاهرة السياسية الوحيدة التي تنقل الصراعات بأمان إلى الساحات الدستورية ، ومن ثم تصبح دراسة جغرافية الانتخابات أمرا ضروريا (بيتر تيلور وكولن فلنت ، 2002م ، ص 129 ص 77).

فمن هنا جاء موضوع الدراسة – انتخابات مجلس النواب 2015م بمحافظة الدقهلية – مواكبا لذلك الاتجاه المعاصر في دراسات الجغرافيا السياسية ؛ على اعتبار أن العملية الانتخابية تمثل أحد الظاهرات السياسية بالدولة.

وبناءً على ما سبق سوف تقوم الدراسة بالبحث والتحليل الجغرافي لا نتخابات مجلس النواب 2015م بمحافظة الدقهلية. وما سبقه من تغيرات تشريعية أثرت على تقسيم الدوائر الانتخابية حتى تم إجراء الانتخابات البرلمانية عام 2015م.

تحديد منطقة الدراسة :

محافظة الدقهلية احدى محافظات الوجه البحري او الدلتا، وتقع شمال شرق دلتا النيل بين دائرتي عرض 30,2 إلى 31,2شمالا، وبين خطي طول 31,10 إلى 31,50 ، وتاخذ شكلا اشبه إلى المثلث راسه في الجنوب وقاعدته في الشمال بين البحر المتوسط وبحيرة المنزلة ويجاورها شرقا محافظة الشرقية، وغربا محافظتا كفر الشيخ والغربية، وجنوبا محافظة القليوبية، وشمالا محافظة دمياط اضافة لبحيرة المنزلة والبحر المتوسط، يخترق نهر النيل اراضي الدقهلية من الجنوب إلى الشمال ليقسمها إلى قسمين غير متكافئين احدهما إلى الشرق وهو الأكبر مساحة وسكانا وكذا عدد المراكز ا لإدارية 13مركزا، ويقع الجزء الآخر إلي الغرب ليضم اربعة مراكز كما يوضحها الشكل (1) . وبالتالي فإن محافظة الدقهلية تعد صورة مصغرة للدلتا المصرية من حيث الشكل العام؛ لذا فهي تتخذ شكلا إداريا غير مندمج حسب معامل الشكل الذي بلغ نحو 0,33

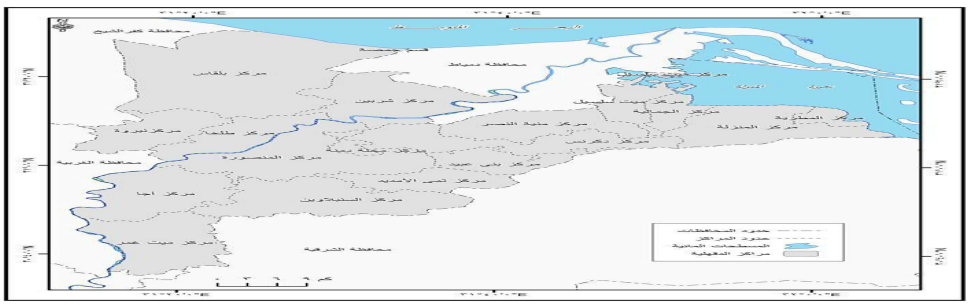

شكل (1) الخريطة الادارية لمحافظة الدقهلية عام 2015م

تبلغ مساحة محافظة الدقهلية نحو 3472,7 كم2 ، فهي تمثل نحو 0,3 % من إجمالي مساحة الجمهورية البالغة 1009450كم 2، و9,8٪ من المساحة المأهولة. كما تمثل نحو 7,2 % من إجمالي مساحة محافظات الوجه البحري البالغة 48282,9 كم2 ، و 31,6٪ من مساحة إقليم الدلتا التخطيطي .

وأما عن السكان فقد بلغ عدد سكان الدقهلية حسب تعداد 1976م نحو 2729696 نسمة ، زاد في تعداد 1986م إلى 3482578نسمة ، بينما بلغ في تعداد 1996م 4223919 نسمة ، 4989997 نسمة في تعداد 2006م ، ويقدر سكان المحافظة حسب تقديرات عام 2015م بحوالي 5659799نسمة ؛ وبذلك تبلغ الكثافة العامة بالمحافظة 1630 نسمة / كم2.

اولا : تغير التنظيم المكاني للدوائر الانتخابية عقب انتخابات 2011م

1- تغير التشريعات الانتخابية المصرية :

شهدت خريطة الدوائر الانتخابية لمصر عامة تغيرات دراماتيكية في اعقاب انتخابات عام 2011،وهو ما تأثرت به خريطة الدوائر الانتخابية لمحافظة الدقهلية، مما يوجب تحليل تلك التغيرات الجغرافية لحدود الدوائر الانتخابية .ولعل من أهم مساوئ الدوائر الانتخابية الفردية أنها تتطلب العمل على إعادة ترسيم حدودها من وقت إلى آخر وذلك للحفاظ على دوائر متساوية نسبياً من حيث عدد السكان ، وبالإضافة إلى أن عملية إعادة الترسيم تعد مكلفة ومستهلكة للوقت، فإن إعادة ترسيم الدوائر الا نتخابية قد تؤدي إلى تفضيل مصالح حزب ما على حساب الآخرين، بشكل متعمد أو عن غير قصد(Aœ,2013,p34) ، وكثيرا ما استخدمت عملية ترسيم الدوائر الانتخابية من قبل السلطات الحاكمة في عديد من دول العالم لحسم جزء كبير من نتائج العملية الانتخابية، عن طريق التلاعب في عملية الترسيم ، بما يعزز من فرص تلك السلطات الحاكمة في الفوز بالا نتخابات ، ويقلل على الجانب الآخر من حظوظ المعارضة (عطا الله ،2005 ، ص 9) . وتعد عملية ترسيم حدود الدوائر الانتخابية ، أو إعادة تحديدها ، عملية ضرورية في أي نظام نيابي ، وإذا لم يتم تعديل الحدود الانتخابية بشكل دوري ، سيزداد الظلم بحق السكان في جميع الدوائر ،وفي نهاية الأ

مر سوف تتأثر نتائج الانتخابات ، وعملية تكوين الهيئة التشريعية بعملية ترسيم الدوائر الانتخابية (Aœ,2013,p9) .

وقد وضعت أغلبية الدول التي تقوم بترسيم الدوائر الانتخابية بعض الوقت الإلزامي Mandatory Time الفاصل بين عمليات الترسيم، ويتراوح الفاصل الزمني في الدول التي تتبناه بين 3 : 15عاما ما بين كل عملية ترسيم والتي تليها ، بينما لم يتم إنشاء فاصل زمني محدد في ثلث الدول التي تقوم بترسيم دوائرها الانتخابية تقريباً، والأمر برمته يرتبط باتباع التعداد الوطني للسكان، والتغيير في عدد المقاعد المخصصة لكل منطقة، و التغييرات في الحدود الإدارية، والوصول إلى مستوى معين من الاختلاف في أحجام الدوائر الانتخابية (Aœ, 2013,p34) .

تؤسس الدول عادة مجموعة من القواعد الرسمية أو المعايير الخاصة بسلطات ترسيم الدوائر الانتخابية ،بهدف النظر في عملية ترسيم حدود الدوائر الانتخابية. وعلى الرغم من صحة هذا الأمر، وبشكل خاص في الدول التي تعتمد لجان انتخابية من أجل ترسيم الدوائر الانتخابية، فإن الكثير من الدول التي تسمح للمجلس التشريعي أو لوكالة حكومية بإعادة ت رسيم دوائرها، قد سنت معايير خاصة بذلك ، وتدرج هذه القواعد عادة في قانون الانتخابات، ولكن قد تجدها في بعض الأحيان في دستور الدولة. (Aœ,2013,P31).

إن ترسيم الدوائر الانتخابية هو نتاج للنظام الانتخابي ككل وليس موضوعا مستقلا بذاته ، ودائما ما يظل الهدف العام نفسه هو ترجمة إرادة الشعب إلى سلطة نيابية فاعلة. وقد تضمنت التشريعات المصرية - بدءا من الدستور مرورا بالقوانين المتعلقة بالانتخابات-مجموعة من الضوابط التي

انعكست على خريطة الدوائر الانتخابية ، حيث تغير النظام الانتخابي عقب ثورة يناير الى نظام مختلط عام 2011 ، و 2013ينتخب ثلثي النواب بنظام القوائم النسبية ،والثلث بالنظام الفردي المطلق ، وفي عام 2014 أصبح 420 نائبا سينتخبون بالنظام الفردي المطلق ، و 120نائبا بنظام القوائم المطلقة ، وتغير عدد النواب المنتخبين من 498 نائبا عام 2011 ، و546 نائبا عام 2013 ، و540 نائبا عام 2014 ، مما تطلب اعادة التخصيص الجغرافي للمقاعد واعادة ترسيم الدوائر الانتخابية لتتوافق مع المعايير التشريعية المستحدثة . فقد كان لزاما على القائمين بعملية ترسيم الدوائر الانتخابية ا لالتزام بالضوابط التشريعية التي تم اقرارها قبيل ترسيم الدوائر الانتخابية ، والجدول (1) يوضح الضوابط التشريعية لكل عملية ترسيم للدوائر الا نتخابية من 2011 حتى 2015 .

جدول(1) الضوابط التشريعية الحاكمة لترسيم الدوائر الانتخابية لمصر من عام 2011: 2015م

الضابط التشريعي	2011	2013	2014	2015
النظام الانتخابي	مختلط	مختلط	مختلط	مختلط
عدد مقاعد الفردي	166	182	420	448
عدد مقاعد القوائم	332	364	120	120
نسبة مقاعد الفردي	3/1	3/1	77.8%	78.9
نسبة مقاعد القوائم	3/2	3/2	22.3%	21.1
عدد دوائر الفردي	83	91	237	205
عدد دوائر القوائم	46	48	4	4
عدد مقاعد دائرة الفردي	2	2	متغير	متغير
عدد مقاعد دائرة	متغير	متغير	متغير	متغير

القوائم				
شرط الفوز في الفردي	الأغلبية المطلقة	الأغلبية المطلقة	الأغلبية المطلقة	الأغلبية المطلقة
شرط الفوز في القوائم	تمثيل نسبي	تمثيل نسبي	الأغلبية المطلقة	الأغلبية المطلقة
عدد الأعضاء المعينين	10	0	5% من الأعضاء	5% من الأعضاء
الكوتا	50% عمال وفلاحين على الأقل	50% عمال وفلاحين على الأقل	حصص في القوائم للمسيحيين و الشباب وذوي الإعاقة و المقيمين بالخارج و المرأة و العمال والفلاحين	حصص في القوائم للمسيحيين و الشباب وذوي الإعاقة والمقيمين بالخارج والمرأة و العمال والفلاحين
شرط تمثيل أي قائمة (نسبة الحسم)	بشرط حصول القائمة على 0.5% من الأصوات الصحيحة بالجمهورية	ثلث حصة المقعد من الأصوات الصحيحة بالدائرة أو التمثيل النسبي	حصولها على الأغلبية المطلقة	حصولها على الأغلبية المطلقة
شرط تكون أي قائمة	قوائم حزبية (مرشحي حزب واحد أو أكثر) ولا يترشح بها المستقلون	يجوز ان تتضمن مرشحي أكثر من حزب أو مرشحين مستقلين ، أو تجمع بينهما	يحق للأحزاب و المستقلين الترشح في كل منهما	يحق للأحزاب و المستقلين الترشح في كل منهما

الأغلبية المطلقة تعني حصول المرشح في الفردي أو القائمة على نصف عدد الأصوات الصحيحة بالدائرة + صوت واحد على الأقل في الجولة الأولى . وفي جولة الإعادة الأعلى اصواتا .
التمثيل النسبي في القوائم يعني إعطاء كل قائمة عدد من المقاعد يتناسب وحصتها من الأصوات الصحيحة بالدائرة مع التزام الترتيب الوارد بالقائمة .
المصدر: القوانين الخاصة بتقسيم الدوائر الانتخابية لعام 2011 و2013 و2014 و2015.

2- خريطة الدوائر الانتخابية لعام 2013

كان مجلس الشعب الذي تم انتخابه في أواخر عام 2011 قد تم حله بحكم المحكمة الدستورية العليا في عام 2011 لعوار دستوري في قانون الا نتخابات فيما يتعلق بقصر الترشح في القوائم على الأحزاب دون المستقلين ،وهو ما حاول دستور عام 2013 معالجته ،وفي 21 فبراير عام 2013 اصدر رئيس الجمهورية القانون رقم 2 لسنة 2013،بتعديل بعض أحكام القانون رقم 38 لسنة 1972 في شأن مجلس الشعب ،والقانون رقم 73 لسنة 1956 بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية (الجريدة الرسمية ، العدد 8 تابع أ ، 21 فبراير 2013) ، حيث تضمن انتخاب مجلس الشعب بواقع ثلثي المقاعد بنظام القوائم المغلقة، والثلث الآخر بالنظام الفردي ويحق للأحزاب وللمستقلين الترشح في كل منهما .كما تضمن وجوب أن يكون عدد الأعضاء الممثلين لكل محافظة عن طريق القوائم المغلقة مساويا لثلثي عدد المقاعد المخصصة للمحافظة ،وعدد الأعضاء الممثلين لها عن طريق الانتخاب الفردي مساويا لثلث عدد المقاعد المخصصة لها .

ا- خريطة دوائر القوائم النسبية

ينبغي ترسيم الدوائر الانتخابية بطريقة تحافظ على المساواة فيما بين الناخبين ، الأمر الذي يمثل حجر الزاوية في الانتخابات الديمقراطية، و تسمح هذه الطريقة للناخبين بحيازة قوة أصوات مؤثرة تساوي قوة أصوات غيرهم Equally Weighted Vote من الناخبين في الدوائر الأخرى عند انتخاب ممثليهم(Handley, 2007, p59). ويتعارض وجود الدوائر الا نتخابية التي تختلف اختلافا كبيرا فيما بينها من ناحية عدد الناخبين- وهو نوع من أنواع سوء التناسب Malapportionment في التخصيص أو التوزيع - مع أحد المبادئ الأساسية للديمقراطية الذي يقول أنه من الضروري تمكين جميع الناخبين من الإدلاء بأصوات ذات وزن متكافئ .(Aœ, 2013, p12)

يوضح الجدول (2) التوزيع الجغرافي للناخبين المسجلين بمحافظات الجمهورية عام 2013 ، ومنه يتضح أن محافظة الدقهلية قد قسمت الى ثلا ث دوائر بالقائمة ، من أصل 48دائرة على المستوى القومي ، يخصها 24 مقعدا بواقع 8 مقاعد لكل دائرة ،من أصل 364 مقعدا على المستوى القومي ، وعانت المحافظة من التمثيل المنخفض حيث بلغ وزن مقعد القائمة بها نحو155ألف ناخب/مقعد مقابل 141ألف ناخب على المستوى القومي ، أو ما يعادل 110% من وزن المقعد على المستوى القومي .

جدول(2) التنظيم المكاني لدوائر القوائم في مصر عام 2013

المحافظة	عدد الناخبين المسجلين	عدد دوائر القائمة	عدد مقاعد القوائم	ناخب/ مقعد قوائم	% من المتوسط القومي	المكافئ التصويتي
جنوب سيناء	65407	1	4	16351,75	11,6	100
الوادي الجديد	143584	1	4	35896	25,4	219,5
مطروح	212495	1	4	53123,75	37,6	324,8
شمال سيناء	215618	1	4	53904,5	38,2	329,6
البحر الاحمر	232388	1	4	58097	41,1	355,3
السويس	387522	1	4	96880,5	68,6	592,5
دمياط	868773	1	8	108596,6	77,0	664,1
اسوان	872740	1	8	109092,5	77,3	667,1
بورسعيد	445322	1	4	111330,5	78,9	680,8
سوهاج	2393672	2	20	119683,6	84,8	731,9
بنى سويف	1454278	2	12	121189,8	85,9	741,1
الفيوم	1579694	2	12	131641,2	93,3	805,0
اسيوط	2127688	2	16	132980,5	94,2	813,2
قنا	1629713	2	12	135809,4	96,3	830,5
المنوفية	2236898	2	16	139806,1	99,1	855,0
الغربية	2948656	3	20	147432,8	104,5	901,6
الشرقية	3565351	2	24	148556,3	105,3	908,5
القاهرة	6580478	4	44	149556,3	106,0	914,6
الدقهلية	3719758	3	24	154989,9	109,9	947,8
الجيزة	4383701	3	28	156560,8	111,0	957,4
كفر الشيخ	1886212	2	12	157184,3	111,4	961,3
البحيرة	3276930	2	20	163846,5	116,1	1002,0
القليوبية	2639808	2	16	164988	116,9	1009,0
الإسكندرية	3347770	2	20	167388,5	118,6	1023,7

المنيا	2718947	2	16	169934,2	120,5	1039,2
الاقصر	685009	1	4	171252,3	121,4	1047,3
الإسماعيلية	713963	1	4	178490,8	126,5	1091,6
الإجمالي	51332375	48	364	141023	100	—

المصدر :اللجنة العليا للانتخابات . والجريدة الرسمية ، العدد 8 تابع أ ، 21 فبراير 2013 ، ص ص 20 ،21. والنسب من حساب الطالب

وبمقارنة خريطة دوائر القوائم النسبية لعام 2013 بخريطة دوائر القوائم النسبية الحزبية لعام 2011 يتضح ان خريطة الدوائر في محافظة الدقهلية لم تشهد اية تغيرات في امتدادها الجغرافي او اي تغيير يذكر في حدود الدوائر الانتخابية (القانون رقم 2 لسنة 2013 ، والقانون 121 لسنة 2011).

وعلى مستوى دوائر القائمة بالمحافظة كان هنالك تباين في احجامها فكانت الدائرة الأولى هي اكبرها، وتلتها الدائرة الثالثة ثم الثانية، مما يعني اختلال التوازن التصويتي على المستوى المحلى بين دوائـر ذات تمثيـل متدني واخـرى ذات تمثيل مرتفـع. كما يتضـح من الجدول (3) و الشـكل (2) ، (3).

جدول (3) دوائر القوائم بمحافظة الدقهلية عام 2013.

الدائرة	المكونات	المقاعد	عدد الناخبين	ناخب/مقعد	%
1	اول-ثاني المنصورة-مركز المنصورة – بلقاس – طلخا – نبروه – جمصة	8	1384171	173021,4	113,2
2	دكرنس – محلة دمنة – شربين – المنزلة – المطرية – الجمالية – ميت سلسيل – منية النصر – الكردي	8	1046176	130772	85,5
3	ميت غمر – اجا – السنبلاوين – تمي الامديد – بني عبيد	8	1236207	154525,9	101,1
الاجمالي		24	3666554	152773,1	100,0

المصدر: اللجنة العليا للانتخابات والنسب من حساب الطالب

ب - خريطة دوائر الفردي

زيد عدد الدوائر الفردية على المستوى القومي من 83 دائرة عام 2011 إلى 91 دائرة عام 2013 ،وتراوح عدد دوائر الفردي بين 1 :11 دائرة لكل محافظة ،وزيد عدد مقاعد الفردي إلى 182 مقعدا في عام 2013 بدلا من 166 مقعدا في عام 2011 .وخصص لكل دائرة فردية مقعدان لتحقيق نسبة الخمسين بالمائة عمال وفلاحين ، وبلغ متوسط وزن المقعد الفردي علي المستوى القومي نحو 282 الف ناخب ، بانخفاض نحو 21.5 الف ناخب مقارنة بعام 2011 ،وذلك من جراء زيادة عدد المقاعد في عام 2013 و كما يتضح من الجدول (4) فقد بلغ وزن مقعد الفردي بمحافظة الدقهلية 110%

من وزنه على المستوى القومي ، اي ان المحافظة عانت من التمثيل المنخفض في الفردي كما في القوائم ، وبلغ وزن المقعد الفردي بالمحافظة 313الف ناخب تقريبا مقابل 282الف ناخب على المستوى القومي،،واختصت الدقهلية بست دوائر انتخابية من اصل 91 على المستوى القومي ،ينتخب منها 12 نائبا من اصل 182 على المستوى القومي .

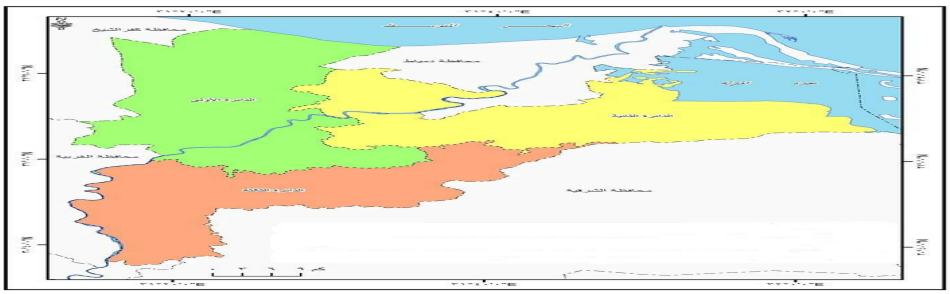

شكل (2) الدوائر الانتخابية (قوائم) بمحافظة الدقهلية عام 2013م

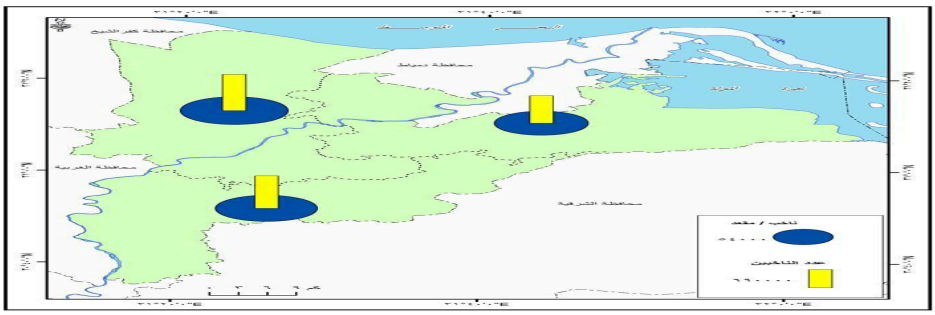

شكل (3) عدد الناخبين (قوائم) ونصيب المقعد من الناخبين بمحافظة الدقهلية عام 2013م

جدول (4) التنظيم المكاني لدوائر الفردي في مصر عام 2013

المحافظة	عدد الناخبين	عدد دوائر الفردي	عدد مقاعد الفردي	ناخب/ مقعد فردي	من المتوسط القومي%	المكافئ التصويتي
جنوب سيناء	65407	1	2	32703,5	11,6	100
الوادي الجديد	143584	1	2	71792	25,5	219,5
مطروح	212495	1	2	106247,5	37,7	324,9
شمال سيناء	215618	1	2	107809	38,2	329,7
البحر الاحمر	232388	1	2	116194	41,2	355,3
السويس	387522	1	2	193761	68,7	592,5
دمياط	868773	2	4	217193,3	77,0	664,1
اسوان	872740	2	4	218185	77,4	667,2
بورسعيد	445322	1	2	222661	78,9	680,8

سوهاج	2393672	5	10	239367,2	84,9	731,9
بنى سويف	1454278	3	6	242379,7	85,9	741,1
الفيوم	1579694	3	6	263282,3	93,3	805,1
اسيوط	2127688	4	8	265961	94,3	813,2
قنا	1629713	3	6	271618,8	96,3	830,5
المنوفية	2236898	4	8	279612,3	99,1	854,9
الغربية	2948656	5	10	294865,6	104,5	901,6
الشرقية	3565351	6	12	297112,6	105,3	908,5
القاهرة	6580478	11	22	299112,6	106,1	914,6
الدقهلية	3719758	6	12	309979,8	109,9	947,8
الجيزة	4383701	7	14	313121,5	111,0	957,5
كفر الشيخ	1886212	3	6	314368,7	111,5	961,3
البحيرة	3276930	5	10	327693	116,2	1002,0
القليوبية	2639808	4	8	329976	116,9	1008,9
الاسكندرية	3347770	5	10	334777	118,7	1023,7
المنيا	2718947	4	8	339868,4	120,5	1039,2
الاقصر	685009	1	2	342504,5	121,4	1047,3
الاسماعيلية	713963	1	2	356981,5	126,6	1091,6
الاجمالي	51332375	91	182	282046,1	100	-

المصدر :اللجنة العليا للانتخابات . والجريدة الرسمية ، العدد 8 تابع أ ،21 فبراير 2013 ، ص ص 51 ،52 ، والنسب من حساب الطالب

وبمقارنة خريطة الدوائر الفردية لمحافظة الدقهلية في عام 2013 بنظيرتها في عام 2011 نجد أنها ظلت ثابتة على حالها عام 2013 دونما أي تغيير يذكر في حدود وامتداد تلك الدوائر كما يتضح من الجدول (5) وشكل (4).

جدول (5) دوائر الفردي بمحافظة الدقهلية عام 2013

الدائرة	المكونات	عدد المقاعد	عدد الناخبين	ناخب/مقعد	% من المتوسط
1	اول-ثاني المنصورة- مركز المنصورة	2	689862	344931	112,89
2	مراكز(بلقاس- طلخا- نبروه-جمصة)	2	694309	347154,5	113,6
3	مراكز(دكرنس- محلة دمنة-شربين)	2	492773	246386,5	80,6

4	مراكز(المنزلة-المطرية -الجمالية-ميت سلسيل- منية النصر)- قسم الكردي	2	553403	276701,5	90,5
5	مراكز(ميت غمر- اجا)قسم ميت غمر	2	735966	367983	120,4
6	مراكز(السنبلاوين- تمى الأمديد- بني عبيد)	2	500241	250120,5	81,8
المصدر :اللجنة العليا للانتخابات . والجريدة الرسمية ، العدد 8 تابع ا ،21 فبراير 2013 ، والنسب من حساب الطالب					

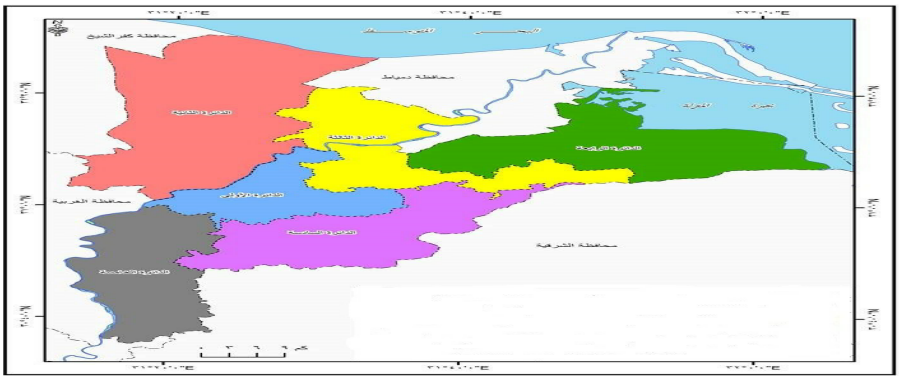

شكل (4) الدوائر الانتخابية (فردي) بمحافظة الدقهلية عام 2013م

3- خريطة الدوائر الانتخابية لعام 2014

تعد خريطة الدوائر الانتخابية لعام 2014 مقارنة بخريطتي عامي 2011 و2013 بمثابة تغير جذري في الاتجاه ، بسبب تغير النظام الانتخابي إلى

نظام تشكل القوائم فيه 22,3% فقط ، بينما النسبة المتبقية للمقاعد الفردية ، كما تغيرت القوائم من نسبية إلى مطلقة، فقد تضمنت المادة 102 من الدستور المعدل لعام 2014 أن يشكل مجلس النواب من عدد لا يقل عن 450 عضوا على أن يبين القانون نظام الانتخاب ، وتقسيم الدوائر الانتخابية بما يراعي التمثيل العادل للسكان والمحافظات، والتمثيل المتكافئ للناخبين ، ويجوز الأخذ بالنظام الانتخابي الفردي أو القائمة ، أو الجمع بأي نسبة بينهما . (الجريدة الرسمية ، العدد 3 مكرر أ ،18 يناير 2014) .

وفي الخامس من يونيو 2014أصدر رئيس الجمهورية قانون مجلس النواب الذي تضمن أن يتكون أول مجلس نواب بعد العمل بدستور 2014 من 540 عضوا ينتخبون بالاقتراع العام السري المباشر ، ويكون انتخابهم بواقع 420 مقعدا بالنظام الفردي ، و120 مقعدا بنظام القوائم المغلقة المطلقة ، ويحق للأحزاب والمستقلين الترشح في كل منهما . وأن تقسم مصر إلى عدد من الدوائر تخصص للانتخاب بالنظام الفردي . وعدد أربع دوائر تخصص للانتخاب بنظام القوائم المطلقة ، ويخصص لدائرتين منها 15 مقعدا لكل منهما ، ويخصص للدائرتين الآخرتين 45 مقعدا لكل منهما . و يحدد قانون خاص عدد ونطاق ومكونات كل منها . وينتخب عن كل دائرة منها عدد الأعضاء الذي يتناسب وعدد السكان والناخبين بها بما يراعي التمثيل العادل للسكان والمحافظات والمتكافئ للناخبين (الجريدة الرسمية ، العدد23 تابع ،5 يونيه 2014) .

أصدر رئيس مجلس الوزراء قراره رقم 1833 لسنه 2014 بتشكيل لجنة قومية - برئاسة وزير العدالة الانتقالية ومجموعة من الخبراء - لتولي مهمة إعداد مشروع قرار بقانون لتقسيم الدوائر الانتخابية ، وقد تولت اللجنة إعداد مشروع القانون ، وتم الاعتماد في إعداد هذا التقسيم على البيان الرسمي لعدد السكان بالدولة، وبيان أعداد الناخبين المسجلين بقاع-دة بيان-

ات الناخبين (مذكرة وزير العدالة الانتقالية ، مشروع قانون تقسيم الدوائر ا لانتخابية ، بوابة الشروق) .

قسمت مصر بموجب القانون 202 لسنة 2014 في شأن تقسيم دوائر مجلس النواب إلى 237 دائرة انتخابية تخصص للانتخاب بالنظام الفردي ، كما قسمت إلى أربع دوائر انتخابية تخصص للانتخاب بنظام القائمة ، وتضمن القانون المذكور المعايير التي تبناها التقسيم وهي : التمثيل العادل للسكان والمحافظات والتمثيل المتكافئ للناخبين (القانون 202 لسنة 2014 ، ص 2) .

ا- خريطة دوائر القوائم المطلقة

عرفت مصر دوائر القوائم في انتخابات عام 1984 وانتخابات عام 1987 وانتخابات عام 2011 وترسيم عام 2013 ، غير أنها لم تشهد خريطة مشابهة لتلك التي نتجت عن ترسيم عام 2014 ، فقد قسمت مصر إلى أربع دوائر فقط بدلا من 48 دائرة عرفتها مصر في عام 2013وعدد متقارب في معظم التقسيمات السابقة لدوائر القوائم تقريبا ، وبالتالي اتسمت مساحة الدوائر ا لانتخابية بالاتساع الكبير ، وبلغ عدد المقاعد المخصصة لدوائر القوائم 120 مقعدا بدلا من 364 مقعدا في التقسيم السابق ، وتراوح نصيب كل محافظة من المقاعد بين مقعد واحد في حده الأدنى ، و14 مقعدا في حده الأقصى، كما يتضح من الجدول (6) .

تباين حجم دوائر القوائم ، حيث خصص لدائرتين منها 45 مقعدا ، وهما : دائرة القاهرة وجنوب ووسط الدلتا ، ودائرة الصعيد ، وخصص للدائرتين الأخريين 15 مقعدا لكل واحدة منهما ، وهما دائرة شرق الدلتا ، ودائرة غرب الدلتا ، وضمت دائرة القاهرة وجنوب ووسط الدلتا ست محافظات هي : القاهرة والقليوبية والدقهلية والمنوفية والغربية وكفر الشيخ ، وضمت دائرة الصعيد 11 محافظة هي : الجيزة والفيوم وبنى سويف والمنيا وأسيوط والوادي الجديد وسوهاج وقنا والأقصر وأسوان و البحر الأحمر ، وضمت دائرة شرق الدلتا سبع محافظات هي : الشرقية

ودمياط ومحافظات القناة الثلاث ومحافظتي شمال وجنوب سيناء . وأخيرا ضمت دائرة غرب الدلتا ثلاث محافظات هي : الإسكندرية والبحيرة ومطروح .

بلغ عدد الناخبين المسجلين بدائرة القاهرة وجنوب ووسط الدلتا نحو 20.7 مليون ناخب ، وبلغ وزن المقعد بتلك الدائرة نحو 461 ألف ناخب ، وقد خصصت المقاعد لمكونات تلك الدائرة من المحافظات بشكل يحقق العدالة التصويتية بينها بصورة ملحوظة . بينما بلغ عدد الناخبين بدائرة الصعيد نحو 19.2 مليون ناخب، وبلغ وزن المقعد بتلك الدائرة نحو 426 ألف ناخب، وقد خصصت المقاعد لمحافظات تلك الدائرة بعدالة نسبية معقولة عدا محافظات الوادي الجديد والبحر الأحمر والأقصر التي تعد محافظات ذات تمثيل مرتفع، وبلغ عدد الناخبين بدائرة شرق الدلتا نحو 6.6 مليون ناخب ، وبلغ وزن المقعد بها نحو 438 ألف ناخب ، وخصصت المقاعد بين محافظات الدائرة بعدالة نسبية معقولة عدا محافظتي شمال سيناء وجنوب سيناء التي تعد محافظات ذات تمثيل مرتفع ، وبلغ عدد الناخبين المسجلين بدائرة غرب الدلتا نحو 7.1 مليون ناخب، وبلغ وزن المقعد على مستوى الدائرة نحو 474 ألف ناخب وخصصت المقاعد لمحافظات الدائرة بعدالة نسبية في محافظتي الإسكندرية والبحيرة، وحازت مطروح على تمثيل مرتفع.

جدول(6) التنظيم المكاني لتوزيع مقاعد القوائم عام 2014

المحافظة	عدد الناخبين المسجلين	عدد مقاعد القوائم	ناخب مسجل /مقعد	% من المتوسط القومي	المكافئ التصويتي
جنوب سيناء	85335	1	85335	19,1	100
الوادي الجديد	149843	1	149843	33,5	175,6
شمال سيناء	226355	1	226355	50,6	265,3
مطروح	230349	1	230349	51,5	269,93
البحر الأحمر	264930	1	264930	59,3	310,5
الأقصر	710372	2	355186	79,5	416,2
الإسماعيلية	747070	2	373535	83,6	437,7
القليوبية	2755292	7	393613,1	88,1	461,3

السويس	401870	1	401870	89,9	470,9
الفيوم	1656066	4	414016,5	92,7	485,2
الجيزة	4606441	14	418767,4	93,7	490,7
سوهاج	2534912	6	422485,3	94,6	495,1
قنا	1700686	4	425171,5	95,2	498,2
الغربية	3063129	7	437589,9	97,9	512,8
اسوان	899358	2	449679	100,6	526,9
اسيوط	2256304	5	451260,8	101,0	528,8
دمياط	905598	2	452799	101,3	530,6
بورسعيد	458481	1	458481	102,6	537,3
المنوفية	2329542	5	465908,4	104,3	545,9
المنيا	2850857	6	475142,8	106,3	556,8
الدقهلية	3860885	8	482610,6	108,1	565,5
القاهرة	6771437	14	483674,1	108,3	566,8
البحيرة	3418117	7	488302,4	109,3	572,2
كفر الشيخ	1966734	4	491683,5	110,1	576,2
الإسكندرية	3467139	7	495305,6	110,9	580,4
بني سويف	1531473	3	510491	114,3	598,2
الشرقية	3742698	7	534671,1	119,7	626,6
الإجمالي	53591273	120	446594	100	-

المصدر: اللجنة العليا للانتخابات البرلمانية ، وقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم 202 لسنة 2014 في شان تقسيم دوائر انتخابات مجلس النواب ، الجريدة الرسمية ، العدد 51 مكرر 21 ديسمبر 2014 ، ص ص 31-32 . و النسب من حساب الطالب.

ب- المحاصصة (الكوتا)

عرفت النظم الانتخابية في مصر تاريخيا نوعين من المحاصصة أو الكوتا ، الأولى هي كوتا العمال والفلاحين ، والثانية هي كوتا المرأة ،وتعود جذور حصة العمال والفلاحين لدستور 1964 بتوجهاته الاشتراكية ،وما استتبعه من تعديل النظام الانتخابي ،بحيث يتم انتخاب عضوين عن كل دائرة بدلا من عضو واحد ،على أن يكون نصف عدد أعضاء الدائرة على الأقل من العمال والفلاحين ،وكانت هناك انتقادات متزايدة لتلك الكوتا لتناقضها مع مبدأ المساواة بين المواطنين من ناحية ، وأنه قد يترتب عليها غبن لبعض مرشحي الفئات في الدوائر الانتخابية إذا ما تفوق مرشحا فئات على منافسيهم في دائرة انتخابية ثنائية ،فضلا عن أثرها في تقويض مهمتي التشريع والرقابة في برلمان غالبية أعضائه من العمال والفلاحين (هالة مصطفى وآخرون ، ص 78) ، ولم تعد تلك الكوتا تتماشي مع التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها مصر ، حتى ألغيت في دستور 2014 وقانون مجلس النواب لعام 2014 .

وتضمن قانون مجلس النواب لعام 2014 ظهور نمط جديد من المحاصصة لصالح المسيحيين والشباب والعمال والفلاحين والمصريين المقيمين بـ الخارج وذوى الإعاقة ، حيث حددت مادته الخامسة أنه في أول انتخابات لمجلس النواب تجرى بعد العمل بهذا القانون يتعين أن تتضمن كل قائمة مخصص لها عدد 15 مقعدا الأعداد والصفات الآتية على الأقل : ثلاثة مرشحين من المسيحيين ، ومرشحين اثنين من العمال والفلاحين (1) ، ومرشحين اثنين من الشباب (2) ، ومرشح من الأشخاص ذوى الإعاقة (3) ومرشح من المصريين المقيمين في الخارج (4) ، وأن يكون من بين أصحاب هذه الصفات أو من غيرهم سبع نساء على الأقل .

ويتعين أن تتضمن كل قائمة مخصص لها 45 مقعدا الأعداد والصفات السابقة مضروبة في ثلاثة (القانون 46 لسنة 2014، ص ص 39 ،40).وكما يتضح من الجدول (7) فقد خصص للمسيحيين 24 مقعدا في دوائر القوائم ، تشكل ما يعادل20% من عددها الاجمالي ، وخصص للعمال والفلاحين 16 مقعدا تمثل 13,3 % وخصص مثلها للشباب ، وخصص للمصريين بالخارج

---

[1] - الفلاح : من تكون الزراعة عمله الوحيد ومصدر رزقه الرئيسي لمدة عشر سنوات على الاقل سابقة على ترشحه لعضوية مجلس النواب ، ويكون مقيما في الريف ، وبشرط الا تتجاوز حيازته الزراعية هو وزوجه وأولاده القصر ملكا أو ايجارا أكثر من عشرة أفدنة (القانون 46 لسنة 2014 ص 38 ،39).

العامل : من يعتمد بصفة رئيسية على دخله بسبب عمله اليدوي ، ولا يكون منضما الى نقابة مهنية ، أو مقيدا في السجل التجاري أو من حملة المؤهلات العليا ، وكذلك من بدأ حياته عاملا وحصل على مؤهل عال ، وفي الحالتين يجب لاعتبار الشخص عاملا ان يكون مقيدا في نقابة عمالية (القانون 46 لسنة 2014 ص 38 ،39) .

[2] - الشاب : من بلغت سنه 25 سنة ميلادية في يوم فتح باب الترشح ، ولم يبلغ الخامسة والثلا ثين في التاريخ ذاته ، وان تجاوز هذا السن طوال مدة عضويته (القانون 46 لسنة 2014 ص 38 ،39) .

[3] - المواطن ذو الاعاقة : من يعاني من اعاقة لا تمنعه من القيام بمباشرة حقوقه المدنية و السياسية على نحو ما يحدده تقرير طبي يصدر وفق الشروط والضوابط التي تضعها اللجنة العليا للانتخابات ، بعد أخذ رأى المجلس القومي للأشخاص ذوي الاعاقة (القانون 46 لسنة 2014 ص 38 ،39).

[4] - المصري المقيم في الخارج : من جعل اقامته العادية خارج مصر بصفة دائمة ، بان حصل على اذن بالإقامة الدائمة في دولة اجنبية ، او اقام بالخارج مدة لا تقل عن عشر سنوات سابقة على تاريخ فتح باب الترشح ، ولا يعتبر مقيما بالخارج –في تطبيق هذا القانون- الدارس أو المعار او المنتدب في الخارج (القانون 46 لسنة 2014 ص 38 ،39) .

ثمانية مقاعد وخصص لذوى الإعاقة مثلهم.

جدول (7) المحاصصة في توزيع مقاعد القوائم في تقسيم عام 2014 .

الفئة	دائرة القاهرة وجنوب ووسط الدلتا (عدد المقاعد)	دائرة شرق الدلتا (عدد المقاعد)	دائرة غرب الدلتا (عدد المقاعد)	دائرة الصعيد (عدد المقاعد)	إجمالي عدد المقاعد بدوائر القوائم
مسيحيون	9	3	3	9	24
عمال وفلاحون	6	2	2	6	16
شباب	6	2	2	6	16
مصريون بالخارج	3	1	1	3	8
ذوو الإعاقة	3	1	1	3	8
إجمالي الفئات المميزة	27	9	9	27	72
متنوع	18	6	6	18	48
المرأة	21	7	7	21	56
إجمالي مقاعد الدائرة	45	15	15	45	120

المصدر: القانون 202 لسنة 2014 .

وتعود نشأة تمثيل النساء بمجلس الشعب لعام 1979 عندما استحدث المشرع في ذلك الحين قاعدة تمثيل النساء بحد أدنى قدره ثلاثون عضوا من الإناث (القانون22 لسنة 1979) ، حيث نص قانون تقسيم الدوائر الا نتخابية لعام 1979 أن تقسم مصر إلى 176 دائرة انتخابية ، وينتخب عن كل دائرة انتخابية عضوان يكون أحدهما على الأقل من العمال والفلاحين ، وذلك باستثناء ثلاثين دائرة ينتخب عن كل منها –بالإضافة إلى العضوين- عضو ثالث من النساء (الشرقاوي وناصف ، 1984،ص 335) . وفى القانون 114 لسنة 1983 ارتفع عدد المقاعد المخصصة للمرأة إلى واحد وثلاثين مقعدا ، حيث تضمن تقسيم 1983 للدوائر الانتخابية تقسيم مصر إلى ثمان وأربعين دائرة انتخابية ، ويتعين أن تتضمن كل قائمة في إحدى وثلاثين دائرة حددها القانون عضوا من النساء بالإضافة إلى الأعضاء المقررين لها (الشرقاوي وناصف ، 1984 ،ص 336) .ثم تم إلغاء القانون السابق في عام 1986، بعد حكم المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية القانون، لما ينطوي عليه من تمييز علي أساس النوع.

ثانيا: المراجع والمصادر الأجنبية :

1- **Ace, the ACE Encyclopedia:** Boundary Delimitation,2013 www.aceproject.org .

2- **Handley ,L** "Challenging the Norms and Standards of Election Administration " International Foundation for Electoral Systems ,2007 .

3- **Johnston R .(1982) .** Geography and the State- An Essay in Political Geography, The Macmillan Press LTD , London .

4- **Richard Muir .(1981) .** Modern Political Geography , The Macmillan Education LTD , London

5- **Waiganjo,K Delimitation of Constitutional Boundaries ,2008,Kigafrica.org .**